



قرار وزير الاقتصاد والتجارة

رقم ( 241 ) لسنة 2024م

بشأن تنظيم إستيراد وتصدير الخيول العربية  
وتقرير احكام

وزير الاقتصاد والتجارة ،،،

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في 03/ أغسطس/ 2011م وتعديلاته .
- وعلى الاتفاق السياسي الليبي الموقع بتاريخ 17/ ديسمبر/ 2015م.
- وعلى مخرجات ملتقى الحوار الليبي المنعقد بتاريخ 09/ نوفمبر/ 2020م.
- وعلى القانون رقم ( 106 ) لسنة 1976م بإصدار القانون الصحي.
- وعلى القانون رقم ( 10 ) لسنة 2010م بشأن الجمارك.
- وعلى القانون رقم ( 23 ) لسنة 2010م، بشأن النشاط التجاري ولوائح التنفيذيّة والقرارات الصادرة بمقتضاه.
- وعلى ما قرره مجلس النواب الليبي في جلسته المنعقدة في مدينة سرت بتاريخ 10/ مارس/ 2021م، بشأن منح الثقة لحكومة الوحدة الوطنية.
- وعلى قرار مجلس الوزراء لحكومة الوحدة الوطنية رقم ( 235 ) لسنة 2021م، باعتماد الهيكل التنظيمي واختصاصات وزارة الاقتصاد والتجارة وتنظيم جهازها الإداري.
- وعلى قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم ( 14 ) لسنة 2022م بشأن التنظيم الداخلي للوزارة .
- وعلى قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم ( 381 ) لسنة 2023م بشأن تنظيم استيراد وتصدير الخيل.
- وعلى قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم ( 194 ) لسنة 2024م بشأن تشكيل لجنة وتحديد مهامها .
- وعلى كتاب السيد / مدير المركز الوطني للجواد العربي رقم ( م. و. ج. ع / 0190 ) المؤرخ في 14 / 05 / 2024م
- وعلى مقتضيات المصلحة العامة.

قـرر

مادة (1)

تسري احكام هذا القرار على جميع أنواع الخيول العربية عند إستيرادها وتصديرها.

مادة (2)

في تطبيق احكام هذا القرار يقصد بالألفاظ والعبارات التالية المعاني المقابلة لها ما لم يدل سياق النص على غير ذلك-

- الخيل: الخيول العربية الأصيلة بجميع فئاتها.
- الجهة البيطرية: المركز الوطني للصحة الحيوانية.
- المركز: المركز الوطني للجواد العربي.
- الأمراض المعدية والوبائية: أي مرض وبائي معدي وفقا لتصنيف المكتب الدولي للأوبئة التابع للمنظمة العالمية للصحة الحيوان ( OIE ) أو الاتحاد الأوروبي ( EU )





- شهادة صحية بيطرية: الشهائد الصادرة عن المركز الوطني للصحة الحيوانية تصدر للخيول المراد استيرادها أو تصديرها تفيد خلوها من الامراض او الاوبئة المعدية.
- المحجر المعتمد: محجر مخصص لاستقبال الخيل المعدة للتصدير ويكون تحت اشراف ومتابعة الجهة البيطرية (المركز الوطني للصحة الحيوانية).
- التصدير المؤقت: هو سفر الخيول العربية لفترة محددة للمشاركة في المسابقات والمحافل الدولية والاقليمية.

مادة (3)

يسمح باستيراد وتصدير الخيل وفقا للإجراءات والشروط الصحية البيطرية الليبية المحددة من الجهة البيطرية، وبما يتوافق مع الوضع الصحي البيطري المحلي والدولي.

مادة (4)

- يتم تصدير واستيراد الخيول وفقا للشروط والضوابط الآتية:-
- أن تكون الجهة المصدرة شركة متخصصة في إنتاج وتربية الخيل أو المربين.
  - خضوع الخيول المراد تصديرها للكشف البيطري من قبل الجهة البيطرية للتأكد من سلامتها من الأمراض المعدية والوبائية.
  - أن تخضع اسطبلات الخيل المعدة للتصدير للأشراف والكشف البيطري المباشر من قبل الجهة البيطرية للتأكد من خلوها من الامراض المعدية والوبائية.
  - إحضار موافقة المركز الوطني للجواد العربي على تصدير واستيراد الخيول.
  - تقديم رسم توظيفي للخيول المراد تصديرها أو استيرادها من المركز الوطني للجواد العربي أو من الدولة المستورد منها الخيل حسب وثيقة تعريف الخيل.
  - يتم استقبال الخيل المعدة للتصدير بالمحجر المعتمد، وتحدد مدة حجرها وفقا للاشتراطات المنصوص عليها باللوائح الصحية و البيطرية.
  - الحصول على شهادة صحية معتمدة من الجهة البيطرية، وفقا للشروط الصحية البيطرية وتوصيات التكتلات الاقليمية والدولية كالاتحاد الاوروبي (EU) وغيرها من الاسواق الواعدة لتصدير الخيل.
  - إحضار صورة من وثيقة تعريف الخيل صادرة من المركز.
  - موافقة المركز في حالات التصدير المؤقت للخيل.
  - موافقة وزارة الإقتصاد والتجارة على استيراد وتصدير الخيول.

مادة (5)

تتم عملية تحويل أموال تصدير واستيراد الخيل وفقا لأساليب الدفع المعتمدة لدى مصرف ليبيا المركزي.







مادة (6)

يتحمل مستورد الخيل نفقات إعادة الخيل المستوردة بالمخالفة لاحكام هذا القرار وعلى نفس وسيلة النقل المستوردة بها , أو نفقات اعدامها والتخلص منها في منفذ الدخول دون تحمل الجهة البيطرية المختصة أي مسؤولية تجاه الغير.

مادة (7)

يجب أن لا تزيد مدة التصدير المؤقت للخيل عن ستة أشهر , وفي حال زيادة المدة عن الستة أشهر تفرض على مصدر الخيل غرامة مالية يحددها المركز وتعتمدها اللجنة.

مادة (8)

يستخرج للخيل العربية وثيقة معتمدة من المركز تسمى وثيقة تعريف الخيول لغرض السفر مبينا فيها رقم التسجيل وكافة البيانات والموافقات والاشتراطات المحددة بموجب هذا القرار.

مادة (9)

يجب أن يكون استيراد وتصدير السائل المنوي للخيول عن طريق المركز الوطني للجواد العربي

مادة (10)

في مقام تنفيذ احكام هذا القرار يتولى المركز الوطني للجواد العربي واللجنة المشكلتة بالقرار رقم (194) لسنة 2024م تقديم الاقتراحات بشأن تحديد فترات تصدير وإستيراد الخيول وتحديد أنواعها.

مادة (11)

تتولى كافة الجهات الضبطية المختصة اتخاذ كافة الاجراءات القانونية حيال المخالفين لاحكام هذا القرار.

مادة (12)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره. وعلى المحاطين به وضعه موضع التنفيذ. ويلغى كل ما يخالفه.

محمد علي الحويج

وزير الإقتصاد والتجارة



1445هـ  
2024م

141 - 111  
لقدوة

5 22  
مدير  
الوطني  
مكتب  
القانون